

النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق
للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣

**Economic growth within financial
development in Iraq for 1990-2013**

الاستاذ المساعد الدكتور لورنس يحيى صالح
الاستاذ المساعد الدكتور غفران حاتم

المستخلص:

تشير العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية الى الدور الايجابي والفاعل للتطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي ولا سيما في دول جنوب شرق اسيا. وقد شهد العراق ارتفاعاً نسبياً في معدلات النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة وخاصةً بعد عام ٢٠٠٣، مما أثار فضولنا للبحث في الاسباب الحقيقية وراء هذا النمو المتحقق؟ وهل هو نمو حقيقي ام لا؟ وما هو دور القطاع المالي فيه؟ وقد فوجئنا بانه بدلا من ان يكون للتطور المالي دور في تحقيق ذلك النمو، فأن العكس هو الذي حصل، حيث ان النمو المتحقق (والذي اساسه كما تبين هو تطور قطاع النفط ناهيك عن ارتفاع اسعار النفط العالمية وما افضى عن ذلك من موارد مالية كبيرة)، هو الذي ساهم في التطور الطفيف الذي حصل في القطاع المالي ولا سيما المصرفي منه في العراق خلال مدة الدراسة.

المصطلحات الاساسية:

النمو الاقتصادي، التطور المالي، الاستثمار، التحليل السببي، السكون، و التكامل المشترك.

Abstract:

There are many applied economic studies referring to positive and effective role of financial development to achieve economic growth especially south east of Asia. And relatively Iraq achieves high economic growth through 1990-2013 especially after 2003, thus make us to research about the real causes to this growth? And is it real or no? And what is the role of financial sector in it?

The surprise, economic growth was the cause to simple financial development instead of results to it in Iraq, and oil sector development and its yields especially after 2003 lead to economic growth and financial development in Iraq.

Key words:

Economic growth, Financial development, Investment, Causality analysis, Stationary and Co – integration.

المقدمة:

يُعد القطاع المالي عبر مؤسساته وتطورها ولا سيما الجهاز المصرفي وما يُقدمه من خدمات وتسهيلات مصرفية، احد اهم مُرتكزات النمو الاقتصادي كونه يؤدي دور المجمع والناقل للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تمريرها الى الوحدات ذات العجز مُحققة بذلك المساهمة الفاعلة في دفع وتحقيق النمو الاقتصادي عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة وضخ المُدخرات وتحويلها الى ايداعات ثم ائتمانات استثمارية فضلاً الى نمو مصادر جديدة للإيرادات الضريبية التي حتماً ستُستخدم لمزيد من الرفاهية والعدالة ومن ثم النمو الاقتصادي.

لذا كانت هذه الدراسة كمحاولة للبحث في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق وهي دراسة تحليلية قياسية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، منطلقين من الفرضية الآتية:

" ان هناك علاقة ارتباط موجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣ "

ولغرض التحقق من فرضية البحث قبلها او نفيها او اتخاذ موقف منها، فأُن الدراسة هدفت الى الآتي:

١. توضيح المُرتكزات الحديثة نسبياً للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.
٢. عرض تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣ ومن ثم حساب النمو الاقتصادي السنوي وحساب النمو المُركب الفعلي وحساب نسبة مُساهمة القطاعات الاقتصادية الاساسية في ذلك الناتج. ومن ثم تحليل النتائج.
٣. الوقوف على مستوى التطور المالي في العراق عبر بعض مؤشراتته وتحليلها.
٤. تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي عبر قناة الاستثمار.
٥. قياس وتحليل العلاقة الفعلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣.
٦. محاولة الخروج ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي نجدها مهمة للجميع.

منهجية وهيكلية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة التحليل والقياس من خلال البيانات الواقعية للمؤشرات ذات العلاقة حول الاقتصاد العراقي عبر محاوره الآتية:

المحور الاول: النمو الاقتصادي، مع وبدون النفط، في العراق ولا سيما بعد ٢٠٠٣.

المحور الثاني: التطور المالي في العراق ولا سيما بعد ٢٠٠٣.

المحور الثالث: تحليل العلاقة السببية للتطور المالي - النمو الاقتصادي.

المحور الرابع: قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول : النمو الاقتصادي، مع وبدون النفط، في العراق ولا سيما بعد ٢٠٠٣

اولاً: تطور مفاهيم النمو الاقتصادي

دون العودة الى مفاهيم النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك وكنز، لذا سنبدأ مع النمو الاقتصادي لهارود-دومار، حيث ركّزنا على اهمية المضاعف والمُعجل* في تحقيق النمو من خلال قناة الاستثمار كشرط اساسي لتحقيق النمو وكالاتي:

- المضاعف، حيث يولد الاستثمار زيادة في الانتاج والاستخدام ومن ثم خلق الدخل وزيادتها وهذا يولد زيادة في الادخار والتي من شأنها ان تساهم في زيادة الاستثمار وهكذا وصولاً الى الاستخدام الكامل لكل الموارد الاقتصادية المتاحة والعمل على P.P.C ، ومن هنا يبدأ عمل المُعجل.
- المُعجل، ينطلق من الاستخدام الكامل، حيث تصبح الحاجة الى تراكم رأس المال (الاستثمار الصافي) والتي من شأنها ان تنقل الاقتصاد الى منحني ابعد عن نقطة الاصل.

لذا ركز كل من هارود ودومار على الدور الديناميكي للادخار الموجه للاستثمار عند المستوى المُخطط له على الاجل الطويل عبر انخفاض مُعامل رأس المال (K/Y) وهذا من شأنه ان يُحقق النمو الاقتصادي. وكما يتضح من خلال الشكل المُختصر لنموذجهما^(١):

$$(\Delta y/y) = S / K$$

حيث S تمثل الادخار الموجه للاستثمار عند المستوى المُخطط له عبر عمل المضاعف والمُعجل. و $\Delta y/y$ تمثل النمو الاقتصادي ** .

وان K تمثل معامل رأس المال K/Y اي الكلفة الرأسمالية لكل وحدة انتاج.

وهكذا يُبين كل من هارود ودومار بأن النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة ايجابية مع الادخار والاستثمار بينما يرتبط بعلاقة سلبية مع الكلفة الرأسمالية لكل وحدة انتاج.

وكرر فعل لركود عقد السبعينات وبداية الثمانينات من القرن المنصرم، انبرت نظرية سولو للنمو لشخص سبب الركود الى اعتماد هارود ودومار على رأس المال المادي فقط من خلال نموذجها المذكور، بينما هناك عوامل انتاج اخرى لها ثقلها في النمو وهما العمل والمستوى التكنولوجي. لذا يُركز سولو في نموذجه للنمو كما سنلاحظ على تعميق رأس المال K / L وعلى المستوى التكنولوجي الذي يعتبره مُتغير داخلي Indigenous variable ، الا انه لا يلغي ظهور تناقص الانتاجية الحدية ويرى انه يشمل كل عوامل الانتاج بشكل مُفصل وليس الاقتصار على عنصر العمل فقط، ومن ثم يبرز دور نموذجه في تأخير ظهور الركود في النمو عبر تأخير تناقص الانتاجية الحدية من خلال دور تعميق رأس المال مع المُتغير الداخلي التكنولوجي، وهذا ما يوضحه الشكل المُختصر لنموذج سولو^(٢):

* ان دور المضاعف والمُعجل في تحقيق النمو تستمر في كل نظريات النمو الحديثة الا ان الفارق في ان تأثيرها يتسع ليشمل مُتغيرات اخرى غير رأس المال المادي الذي اشار اليه كل من هارود ودومار.

^(١)Michael P. Todaro and Stephan C. Smith, Economic development, 11th edition, 2012, p.112-114.

** لاحظ عدم استبعاد الاثر السكاني من النمو الاقتصادي .

^(٢)Daron Acemoglu, Introduction to modern economic growth, Massachusetts institute of technology, 2007, p.443-445.

$$Y = f (L, K, T)$$

$$Y/L = f (L/L, K/L, T/L)$$

$$\text{Thus } Y/L = f (K/L, T/L)$$

من خلال النموذج يتضح ان سولو يُركّز على نصيب الفرد من GDP ويظهر ذلك من خلال اعتماد Y/L اي نصيب العمل من الناتج، وعلى دور تعميق رأس المال K/L في زيادة النمو من خلال مرونة احلال رأس المال ذا العائد المُتزايد محل العمل ذا العائد المُنخفض، وكذلك دور المُستوى التكنولوجي T في تحقيق النمو الا ان سولو يعتبره مُتغير داخلي في نموذجهِ كما بيّننا.

أما نظرية المُتغير التكنولوجي للنمو الاقتصادي لرومر، فأنها تنتقد سولو لا نه اعتبر المُتغير التكنولوجي مُتغير داخلي في نموذجهِ. فرومر يعتبر المُتغير التكنولوجي مُتغير خارجي يعمل كرافعة لكل متغيرات النمو الاقتصادي الداخلية والتي يُعد المستوى التكنولوجي احدها كما لدى سولو، ومن ثم فإنه لا يكتفي بتأخير ظهور الركود (تناقص الانتاجية الحدية) وانما يرفع مُنحني الناتج الى الاعلى. وكما يتضح في الشكل المُختصر لنموذج النمو لرومر^(٣):

$$Y = T. f (L, K, T_t)$$

$$\text{Thus } Y = f (TL, TK, NT)$$

$$Y/L = f (T, TK/L, NT/L)$$

حيث ان Tt يمثل المستوى التكنولوجي (المُتغير التكنولوجي لسولو)

ومن خلال النموذج يظهر المُتغير التكنولوجي كمتغير خارجي Exogenous variable يعمل كرافعة لإنتاجية كل عوامل الانتاج الداخلية من خلال دخوله على كل عوامل الانتاج بما فيها المستوى التكنولوجي السابق. وهنا استطاع رومر ان يُفسّر تأخير او تأجيل ظهور تناقص الانتاجية الحدية عبر تعميق رأس المال K/L وكذلك رفع منحنى الانتاج الى الاعلى عبر عمل المُتغير التكنولوجي كرافعة كما اسلفنا.

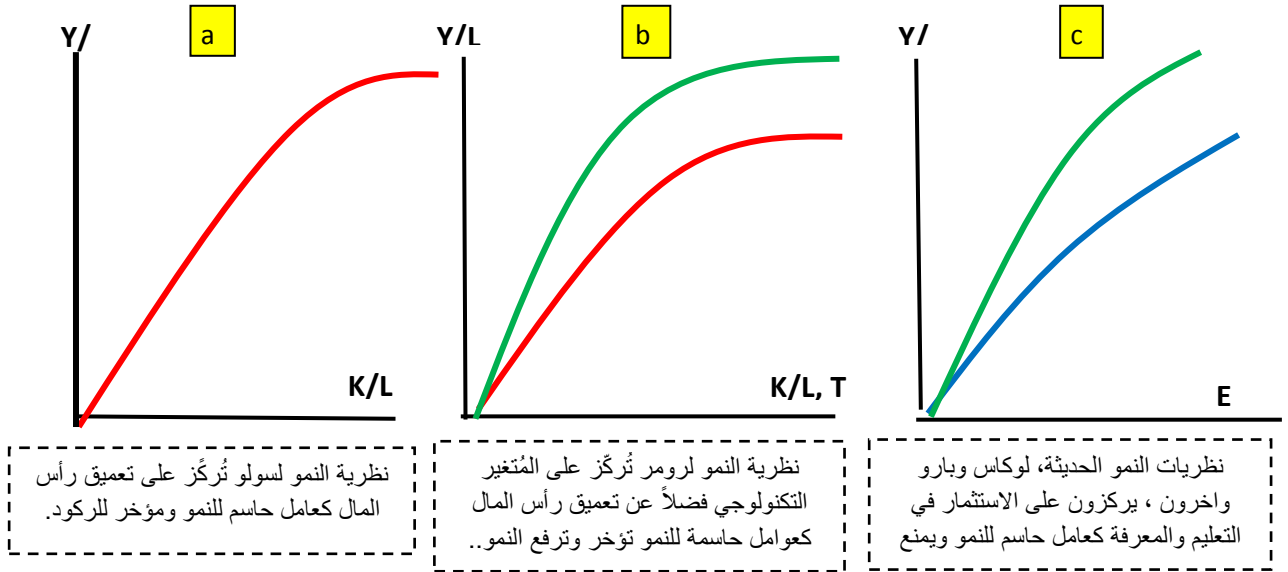
واستكمالاً لنظرية المُتغير التكنولوجي لرومر، فإن اغلب نظريات النمو الحديثة (نظريات لوكاس وبارو واخرون...^(٤)،^(٥) تُركّز على الاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري وخصوصاً في حقل اقتصاديات التعليم والمعرفة، الامر الذي يُساعد على خلق الوفورات الاقتصادية Economies of scale والاثار الخارجية الايجابية Positive externalities وبشكل مُستمر ومُتزايد وهذا من شأنه ان يُساهم في زيادة انتاجية كل عوامل الانتاج وفي مُقدمتها العمل وزيادة الابتكارات والاختراعات Innovation and Invention وغيرها من السلع العامة Intangible goods والتي تُعد مخرجات الاستثمار في البشر مما يمنع تناقص الانتاجية الحدية لكل عوامل الانتاج من خلال عدم ارتفاع مُعامل رأس المال، ومن ثم عدم حصول الركود في النمو الاقتصادي على الاجل الطويل. والشكل التالي يُبين الاستحداث الذي حصل في مفاهيم النمو الحديثة وصولاً الى النمو المُتواصل دون تحقق الركود.

^(٣) Michael P. Todaro and Stephan.... Op. cit, p.151-153.

^(٤) اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط١، ٢٠١٢، ص١٥٤-١٥٨.

^(٥) الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المُستدامة - البعد الاقتصادي، المُجلد الرابع، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٩٩.

الشكل (١) يبين الاستحداث الذي حصل في مفاهيم النمو الحديثة وصولاً الى النمو المتواصل دون تحقق الركود.



مصدر الشكل^(١): من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة و "سامويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان - ناشرون، ط١، ٢٠٠٦، ٥٩٦-٥٩٧.

من خلال ما تقدم من استعراض سريع لنظريات النمو الحديثة ونماذجها وأشكالها، يُمكن لنا ان نخرج ببعض الخصائص عنها وهي كالاتي:

- واضح ان ما جاء به الكلاسيك والنيوكلاسيك من حتمية تناقص الغلة، بعد ان تم تأخيرها من خلال تعميق رأس المال لسولو ثم أُضيف الى ذلك انتقال منحنى الناتج الى الاعلى بفعل نظرية المُتغير التكنولوجي لرومر، لم تعد سائدة بل نحن الان ونحن في مطلع الالفية في نمو مُستمر دونما تناقص للإنتاجية الحديثة لعوامل الانتاج ومن ثم دونما ركود في النمو على الاجل الطويل في ظل الاستثمار في رأس المال البشري وهذا ما جاء به بارو وآخرون من اقتصاديين الالفية الجديدة والواقع الاقتصادي في الدول المُتقدمة يُثبت ذلك.
- الدور المحوري للاستثمار كركيزة اساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال المادي والاستثمار في التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري .
- الاستناد الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP PER CAPITA كمؤشر للنمو، وهذا ما لاحظناه من خلال اعتماد كل نماذج النمو الحديثة على Y/L ، ومن ثم ضرورة استبعاد الاثر السكاني من مؤشر النمو الاقتصادي.

(١) من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة و "سامويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان - ناشرون، ط١، ٢٠٠٦، ٥٩٧-٥٩٦.

- استبعاد اثر الموارد الطبيعية (رأس المال الطبيعي) من نماذج النمو ، وهذا يعني ان النمو الحقيقي يجب ان لا يكون مُتضمناً استهلاك المورد الطبيعي لأنه حق لكل الاجيال ضمن اطار الاستدامة المنطقية* .

ثانياً: النمو الاقتصادي في العراق

من اجل الوقوف على حقيقة النمو الاقتصادي في العراق، يجب ان يتم استبعاد الاثر التضخمي من خلال اعتماد سنة اساس، وكذلك استبعاد اثر الموارد الطبيعية من خلال حساب النمو مع واردات النفط وبدونه، وكذلك حساب نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاساسية في الناتج المحلي الاجمالي، ثم يتم حساب النمو المُركب، وهذا ما حاولنا تحقيقه من خلال الجدولين الآتيين:

جدول (١) النمو الاقتصادي مع النفط وبدونه للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣ في العراق .

(١٩٨٨ سنة اساس، GDP - مليار دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	معدل النمو الاقتصادي بدون النفط %	معدل النمو الاقتصادي %
١٩٩٠	١٣.٨٥٧	٦.٦٦٥		
١٩٩١	٧.١٣٥	٥.٤٥١	١٨.٢١ -	٤٨.٥١ -
١٩٩٢	٨.٩٦٤	٦.٤٢٧	١٧.٩٠	٢٥.٦٣
١٩٩٣	١٣.٣١٨	١٠.٩٤٧	٧٠.١٤	٤٨.٥٧
١٩٩٤	١٢.٧٥٣	٩.٩٣٥	٩.٢٤ -	٤.٢٤ -
١٩٩٥	١٠.٣٧٧	٧.٧٨٦	٢١.٦٣ -	١٨.٦٣ -
١٩٩٦	١٥.٥٢٨	١١.٧٠٨	٥٠.٣٧	٤٩.٦٤
١٩٩٧	١٨.٩٢٦	٩.٨٩٨	١٥.٤٦ -	٢١.١٢
١٩٩٨	١٨.٦٤٠	٧.٦٩٨	٢٢.٢٢ -	١.٥١ -
١٩٩٩	٢١.٥٦٢	٨.٥٣٩	١٠.٩٢	١٥.٦٧
٢٠٠٠	٢٣.٢٨٦	٩.١٢٨	٦.٨٩	٧.٩٩
٢٠٠١	٢٥.٥٣٣	١٠.٤٨١	١.٦٢	٩.٦٤
٢٠٠٢	٤٠.٢٢٣	١٨.٣٠٢	٧٤.٦٢	٥٧.٥٣
٢٠٠٣	٢٦.٩٩٠	١٣.٢٣١	٢٧.٧١ -	٣٢.٨٩ -
٢٠٠٤	٤١.٦٠٨	١٧.٥١٧	٣٢.٣٩	٥٤.١٦
٢٠٠٥	٤٣.٤٣٩	١٨.٤١٩	٥.١٤	٤.٤٠
٢٠٠٦	٤٧.٨٥٢	٢١.٣٩٠	١٦.١٣	١٠.١٦
٢٠٠٧	٤٨.٥١١	٢٢.٤٦٠	٥.٠٠	١.٣٧
٢٠٠٨	٥١.٧١٨	٢٢.٦٥٢	٠.٨٥	٦.٦١
٢٠٠٩	٥٦.٥٢٨	٣٣.٨٦٠	٤٩.٤٧	٩.٣٠
٢٠١٠	٦٠.٦٣٤	٣٤.٦٨٣	٢.٤٣	٧.٢٦
٢٠١١	٦٢.٨٩٠	٣٣.١٤٠	٤.٤٥ -	٣.٧٢
٢٠١٢	٦٨.٣٢٢	٣٣.٦٨٠	١.١٦	٨.٦٣
٢٠١٣	٦٩.٩٨٥	٣٣.٩٣٢	٠.٧٥	٢.٤٣
النمو المُركب*	%٧.١	%٧.٣		

المصدر: (٨)، (٩) International Monetary Fund, International Financial Statistics, 2004 and 2006 and 2008 and 2010, variety papers.

* اي يجب ان لا يتم استبدال رأس المال المادي بدلاً من الطبيعي لان الاخير هو حق وواجب الحفاظ عليه كأصل طبيعي عبر الاجيال، الا في حالات محدودة يجوز الاستبدال. لمزيد من التفاصيل راجع المصدر (٧) مصدر يخص استراتيجيات الاستدامة ، مهم جدا
تم حساب النمو المُركب بالاعتماد على الصيغة الرياضية الآتية: $Growth = (Y_t/Y_0)^{1/n} - 1$

(٨) International Monetary Fund, International Financial Statistics, 2004 and 2006 and 2008 and 2010, variety papers.

- المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للحصاء، جمهورية العراق، ٢٠١٠، ، ٢٠١١، ٢٠١٤، سنوات متفرقة وصفحات متفرقة.
- العمود الرابع والخامس من عمل الباحث.

جدول (٢) مساهمات القطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٢

السنوات	نسبة مساهمة الزراعة %	نسبة مساهمة الصناعة %	نسبة مساهمة الخدمات %	نسبة مساهمة النفط %
١٩٩٠	١٩.٨	٣.٦	٧.٤	٥١.٩
١٩٩١	٢٩.٤	٣.١	١٤.٠٢	٢٣.٠٦
١٩٩٢	٣٦.٣	٢.٨	٦.٨	٢٨.٣
١٩٩٣	٣٣.٢	٢.٦	٤.٤	١٧.٨
١٩٩٤	٣٤.٨	١.٥	٣.٠٤	٢٢.١
١٩٩٥	٣٣.٩	١.٤	١.٩	٢٤.٩
١٩٩٦	٣٤.٤	١.٠١	٢.٤	٢٤.٦
١٩٩٧	١٣.٢	٠.٦٥	٤.٢	٤٧.٧
١٩٩٨	١٣.٧	٠.٨٦	٤.٥	٥٨.٧
١٩٩٩	٨.٦	٠.٨٨	٢.٦	٦٠.٤
٢٠٠٠	٦.٩	٠.٩١	١.٩	٦٠.٨
٢٠٠١	٩.٧	١.٥	٢.٤	٥٨.٩
٢٠٠٢	١٠.٣	١.٥	٢.٦	٥٤.٥
٢٠٠٣	١٠.١	١.٠٣	٦.٣	٥٠.٩
٢٠٠٤	٩.٧	١.٨	١٠.٤	٥٧.٩
٢٠٠٥	٦.٧	١.٣	٨.٩	٥٧.٦
٢٠٠٦	٥.٧	١.٥	١١.٢	٥٥.٣
٢٠٠٧	١٢.٥	١.٦	١٢.٨	٥٣.٧
٢٠٠٨	١٠.٦	١.٧	١٤.٩	٥٦.٢
٢٠٠٩	٤.٤	٢.٦	١٧.١	٤٠.١
٢٠١٠	٥.٠	٢.٣	١٥.٩	٤٢.٨
٢٠١١	٤.٢	٢.٨	١٣.٢	٤٧.٨
٢٠١٢	٨.٠	٢.٧	١٤.٩	٥١.٠
٢٠١٣	٤.٠	٢.٣	١٤.٢	٥١.٠

المصدر^(١٠): عمل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة، وصفحات مختلفة.

بالاعتماد على ما جاء في الجدول اعلاه، يُمكن لنا تحديد بعض الحقائق وكالاتي:

- اختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي، ويتضح ذلك من خلال التفاوت الكبير في توزيع الالهية النسبية للقطاعات الأساسية ومساهماتها في GDP العراق، حيث لم تتجاوز مساهمة الزراعة نسبة ١٣% * ومساهمة

(٩) المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للحصاء، جمهورية العراق، ٢٠١٠، ، ٢٠١١، ٢٠١٤، سنوات متفرقة وصفحات متفرقة.

(١٠) البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة، وصفحات مختلفة. * فقط خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٦ ارتفعت مساهمة الزراعة لتصل الى ٣٣% تقريباً عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، ويعود ذلك الى الاهتمام من قبل الدولة بهذا القطاع لسد النقص الحاد من السلع الغذائية الأساسية نتيجة لتوقف الاستيرادات بسبب العقوبات الاقتصادية كما لا يخفى عن الجميع.

الصناعة نسبة ٣% طيلة مدة الدراسة، أما الخدمات فلم تتجاوز نسبتها ال ١٥% في احسن الظروف، بينما نجد مساهمة القطاع النفطي تفوق نسبة ال ٥٠%* تقريباً كحد ادنى طيلة مدة الدراسة.

- وما اجد من المهم الاشارة اليه هنا: انّ البنية الاقتصادية للعراق كانت اكثر اتزاناً في ثمانينات القرن المنصرم بالمقارنة، حيث كانت مساهمة الزراعة تتراوح بين ١٠-١٥% والصناعة بين ١٠-١٣% والخدمات بين ١٦-١٩% والنفط بين ١٨-٢٨% من GDP العراق للمدة ١٩٨٠-١٩٨٩^(١١) وهي رغم تسيّد مساهمة النفط الا ان التفاوت كان ضئيلاً جداً بالمقارنة مع ما هو سائد في المدة ١٩٩٠-٢٠١٣ وهي مدة الدراسة.
- اذن العراق لم يُحقق مُعدلات نمو مقبولة في القطاعات الحقيقية باستثناء القطاع الريعي وهو النفط، وهذا ما يُثبتُه قصور الانتاج المحلي السلعي داخل السوق المحلية لتغطية تزايد الطلب المحلي، الناتج عن سياسة التشغيل التي تبنتها الموازنة ولا سيما بعد ٢٠٠٣ حيث تم تشغيل اكثر من ثلاثة ملايين موظف حكومي ومُنحت معاشات تقاعدية لاكثر من مليون مُتقاعد ومثلها الى مُستحقي الرعاية الاجتماعية^(١٢)، واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار نسبة الاعالة في العراق (٥:١) سيصبح لدينا ٢٥ مليون نسمة من السكان مُتلقين الدخل الحكومية بشكل مُباشر وغير مُباشر. ويعقد تحليل مُقارن مع مساهمة الزراعة والصناعة الضئيلة جداً (١٣%)، ٣% على التوالي في احسن الظروف ومساهمة النفط الذي يُهيمن على ما يُقارب ٦٠% من GDP*، نجد ان جُل الموازنة التشغيلية يتم تغطيتها من عائدات قطاع النفط ومن ثم يعني ذلك ارتفاع معدل البطالة المُقتنعة Disguised unemployment الى اكثر من ٤٠% من افراد المُجتمع المُشغلين والذين يستلمون رواتب من الدولة بشكل مُباشر وعددهم اكثر من ٥ ملايين نسمة، ومع وجود البطالة الصريحة التي تتجاوز نسبتها ١٥% من القوى العاملة المُتبقية في العراق والبالغة ٣.٥ مليون من اصل مجموع القوى العاملة العراقية البالغة ٨.٥ مليون نسمة^(١٣).

ينتج عن ذلك امر خطير جداً وهو ان البلاد تكاد تكون عاطلة بشكل شبه كامل عن الانتاج الحقيقي وان الكفاءة (اذا صح القول هنا عن الكفاءة) في تخصيص وتشغيل الموارد الاقتصادية تقع عند ادنى نقطة باستثناء المورد الريعي النفط حصراً.

- اما بالنسبة لقطاع الخدمات، فأن ثلثي نشاطات هذا القطاع تقريباً خدمية غير انتاجية او في افضل الظروف ضعيفة الارتباط بالنشاط الانتاجي الاستثماري الحقيقي، وهذا ما يكشف عنه واقع حال الاقتصاد العراقي Positive كما لا يخفى عن الجميع.

* فقط انخفضت نسبة مساهمة النفط لتتراوح بين ٢٠-٣٠% تقريباً للمدة ١٩٩١-١٩٩٦ بسبب حصر تصدير النفط من جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ولم يُسمح لتصدير النفط الا بعد مُذكرة التفاهم عام ١٩٩٧ كما لا يخفى عن الجميع.

(١١) سعدون رشيد خضير الزبيدي، تحليل الاثر المُتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير - جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ٤٧-٤٩.

(١٢) احسان جبر عاشور، دور الاستقرار والنمو في ادارة السياسة النقدية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه - جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٨٦-٨٧.

* حيث بالكاد يُساهم هذا القطاع في تشغيل ٢% فقط من القوى العاملة في العراق والبالغة ٨.٥ مليون عامل. (١٣) المصدر السابق نفسه، ص ٨٧.

- ان الاختلالات الهيكلية في بنية الناتج المحلي الاجمالي كما وضحنا، انعكست في تذبذب وتدني معدلات النمو الاقتصادي في العراق والنمو السالب في عديد من السنين ولا سيما عند استبعاد مساهمة القطاع النفطي من ال GDP ، كما ويُلاحظ ان النمو الاقتصادي كان اقل من النمو السكاني في العراق والبالغ ٣% في اغلب سنوات الدراسة.

المحور الثاني: التطور المالي في العراق ولا سيما بعد ٢٠٠٣

اولاً: مفهوم التطور المالي ومؤشراته

ان تحديد مفهوم شامل ومُحدد للتطور المالي Financial development يُعد امر ليس سهلاً وذلك نظراً للتباين النسبي للأنظمة المصرفية المُتبعة على المستوى المكاني والزمني، مع ذلك فالمقصود بالتطور المالي هو التحسينات Improvement الكمية والنوعية في تقديم الخدمات المالية بشكل كفوء بين المُقرضين والمُقرضين عبر تطور المؤسسات المالية بكافة اشكالها وانواعها^(١٤) (مصارف تجارية عامة ومُتخصصة، شركات تأمين، اسواق مالية، ومؤسسات مالية اخرى).

ويمكن توضيح مضمون التطور المالي عبر المرور على اهم مؤشراتته^(١٥) وكالاتي:

١. عرض النقد بالمعنى الواسع، ويُقاس من خلال نسبته الى GDP .
٢. عرض النقد بالمعنى الضيق، ويُقاس من خلال نسبته الى GDP .
٣. نسبة عرض النقد بالمعنى الضيق الى عرضه بالمعنى الواسع.
٤. حجم الايداعات المُقدمة الى المصارف من خلال نسبتها الى GDP .
٥. حجم الائتمان الاجمالي، ويُقاس من خلال نسبته الى GDP .
٦. حجم الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص، ويُقاس من خلال نسبته الى GDP.
٧. نسبة الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص الى الائتمان الاجمالي.
٨. حجم اصول المصارف التجارية ونسبتها الى الاصول الكلية للاقتصاد.
٩. رأس مال الاسواق المالية، ويُقاس من خلال نسبتها الى GDP.
١٠. حجم التداولات المالية الاجمالية، ويُقاس من خلال نسبتها الى GDP.

من خلال ما تقدّم يتضح ان التطور المالي من شأنه ان يؤدي الى زيادة الادخار وبوجهه الى الاستثمار عبر زيادة حجم الايداعات Deposit وكذلك توفير القروض للقطاع الخاص بكافة اشكاله وزيادة سرعة تداول النقود وهذا كله من شأنه تنشيط الاقتصاد عبر بوابة الاستثمار بمعناه الواسع، وهذا ما سنتناوله عبر الحلقة السببية التراكمية في المحور الثالث.

^(١٤) ياري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد اللطيف و اخرون، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧، ص٧١-٧٢. وكذلك: جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني واخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢٣١-٢٣٢.

^(١٥) سعد نجم العبدلي و ازهار ، اثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، العدد، ٢٠١٤، ص١٠.

ثانياً: التطور المالي في العراق

والآن يُمكن لنا الوقوف على مدى التطور المالي في العراق عبر استعراض بعض مؤشراتته ، وذلك من خلال الجدولين الآتيين:

جدول (٣) حجم الودائع وحجم الائتمان المصرفي ونسبة الائتمان الى الودائع في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢ (مليون دينار)

السنة	الودائع (العام والخاص) (١)	الائتمان النقدي المقدم للقطاع العام والخاص والقطاع المالي (الاجمالي) (٢)	الائتمان النقدي للقطاع الخاص (٣)	نسبة ١/٢ %	نسبة ١/٣ %
١٩٩٠	٢١٥٥١.٢	١٠٢٥٧.٤	٢٨٥.٣	٤٧.٥٩	١.٣٢
١٩٩١	٢٤١٨٧.٣	١٠٥٥٥.٩٤	٣٤٥	٤٣.٦٠	١.٤٢
١٩٩٢	٣٨٧٤٢.٥	١٧٣٥٠.٧٥	٤٢٥	٤٤.٧٨	١.٠٩
١٩٩٣	٧١١٧٦.٤	١٤٨٧٩.٠	١٠٠٠	٢٠.٩٠	١.٤٠
١٩٩٤	١٣١١٥٧.١	٤١٥٨٦.١	٢٣٤٨	٣١.٧٠	١.٧٩
١٩٩٥	٣٨٦٣٦٠.٥	١٤٢٢٩٦.٤	٦١٠١	٣٦.٨٢	١.٥٧
١٩٩٦	٣٦٨٥٨١.٧	٥٦٨٦٧.٤	٤٢٢٢	١٥.٤٢	١.١٤
١٩٩٧	٥٥٦٧٦٥.٥	١٠٥٤٥٠.١	١٠٨٢٧	١٨.٩٣	١.٩٤
١٩٩٨	٧٩٩٠٩٨.٩٠	١٣٨٢٧٤.١٥	١٨٨٥٩	١٧.٣٠	٢.٣٦
١٩٩٩	١٠٥٢٥٦٤.٠	١٥١٦٩٩.٦	٦٧٠٠٨	١٤.٤١	٦.٣٦
٢٠٠٠	١٢٥١٨٧٤.٠	٢٦٦٠١٥.٢	١٧٠٠٠٤	٢١.٢٤	١٣.٥٧
٢٠٠١	١٨٩٤٩٣٩.٠	٣١٦٥١٥.٧	٢٤٣٨٢١	١٦.٧٠	١٢.٨٦
٢٠٠٢	٢٧٦٥٠١٩.٠	٦٦٠٨٦٥.٣	٣١٢٢٠٠	٢٣.٩٠	١١.٢٩
٢٠٠٣	٤٣١٨٦٧٢.٠	٦٢١١٣١.٠	٣٩٦٤١٨	١٤.٣٨	٩.١٧
٢٠٠٤	٨٦١٩٨٠٩.٠	٨٢٤٦٩٩.٠	٦٢٢٤٧٦	٩.٥٦	٧.٢٢
٢٠٠٥	١٠٧٦٩٩٩٥.٠	١٧١٧٤٥٠.٠	٩٥٠٢٨٧	١٥.٩٤	٨.٨٢
٢٠٠٦	١٦٩٢٨٢٩٥.٠	٢٦٦٤٨٩٨.٠	١٨٨١٠١٤	١٥.٧٤	١١.١١
٢٠٠٧	٢٦١٨٨٩٢٦.٠	٣٤٥٩٠٢٠.٠	٢٣٨٧٤٣٣	١٣.٢٠	٩.١١
٢٠٠٨	٣٤٥٢٥٤٤٨.٠	٤٥٩٦٤٢٣.٠	٣٩٧٨٣٠١	١٣.٣١	١١.٥٢
٢٠٠٩	٣٨٥٨٣٠٨٦.٠	٥٦٩٠١١٦.٠	٤٦٤٦١٦٧	١٤.٧٤	١٢.٠٤
٢٠١٠	٤٧٩٤٧٢٣٢.٠	١١٧٢١٥٣٥.٠	٥٦٨٣١٨٢	٢٤.٤٤	١١.٨٥
٢٠١١	٤١٨٠٠٠٠٠.٠	١٣٠٠٠٠٠٠.٠	١١٤٠٠٠٠٠.٠	٣١.١	٢٧.٢٧
٢٠١٢	٤٢٥٠٠٠٠٠.٠	٢٠٨٠٠٠٠٠.٠	١٤٦٠٠٠٠٠.٠	٤٨.٩٤	٣٤.٣٥

المصدر (١٦) (١٧)

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، سنوات وصفحات مُتعددة.
- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، النشرات السنوية، سنوات وصفحات مُتعددة.

(١٦) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، سنوات وصفحات مُتعددة.
(١٧) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، النشرات السنوية، سنوات وصفحات مُتعددة.

جدول (٤) نسبة مساهمة القطاع المالي في GDP العراق (مع النفط) للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣

السنة	القطاع المالي / GDP %
١٩٩٠	٧.٣
١٩٩١	٨.٧
١٩٩٢	٤.٧
١٩٩٣	٤.٧
١٩٩٤	٤.٤
١٩٩٥	٤.٤
١٩٩٦	٤.١
١٩٩٧	٣.٤
١٩٩٨	٣.٧
١٩٩٩	٤.٣
٢٠٠٠	٥.٠
٢٠٠١	٥.٤
٢٠٠٢	٥.١
٢٠٠٣	٠.٥
٢٠٠٤	٠.٦
٢٠٠٥	٠.٧
٢٠٠٦	٠.٧
٢٠٠٧	١.٤
٢٠٠٨	١.٥
٢٠٠٩	١.٧
٢٠١٠	١.٨
٢٠١١	٢.١
٢٠١٢	٣.٣
٢٠١٣	٣.١

المصدر^(١٨): الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، النشرات السنوية، سنوات وصفحات متعددة.

يتضح من الجدولين (٣،٤) الآتي:

- انخفاض نسبة الاموال المُعدة للإقراض الى القطاع الخاص Loan able fund في اغلب مُدة الدراسة وهو من اهم مؤشرات التطور المالي، ويظهر ذلك من خلال انخفاض نسبة الاموال المُعدة للإقراض الى القطاع الخاص الى اجمالي الودائع (اي العمود ٥ من الجدول ٢) حيث لم تصل النسبة الى ١٤% في احسن الاحوال وهي اقل من ذلك بكثير على طول مُدة الدراسة ١٩٩١ - ٢٠١٠ باستثناء السنتين الاخيرتين حيث وصلت النسبة الى ٢٧% و ٣٤% على التوالي.
- انخفاض نسبة الائتمان النقدي الى حجم الودائع الاجمالية في اغلب مُدة الدراسة (ويظهر ذلك من خلال العمود ٤ من الجدول ٢) وهذا مؤشر على ضَعف كفاءة القطاع المصرفي في العراق، حيث فقط وصلت النسبة في سنوات قليلة الى ما يُقارب ال ٤٨% فقط في عام ٢٠١٢ بينما لم تتجاوز النسبة ال ٢٠% في اغلب سنوات الدراسة ١٩٩١ - ٢٠١٢ .

(١٨) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، النشرات السنوية، سنوات وصفحات متعددة.

• أنّ المؤشرين اعلاه يكشفان، بما لا يدعو الى الشك، محدودية الاموال التي تم توفيرها من قبل المصارف لغرض اقراضها الى القطاع الخاص وحتى العام، ومن ثمّ ضعف الدور الذي لعبه القطاع المصرفي في تحقيق النمو والتنمية في البلاد عبر بوابة الاستثمار.

• والمؤشر الاخر للتطور المالي والذي يعتمد على المؤشرين اعلاه، يوضّح الجدول (٣) والذي يُشير الى ضعف القطاع المالي في العراق، وهو انخفاض نسبة مساهمة القطاع المصرفي في GDP العراق طيلة مدة الدراسة، حيث لم تتجاوز النسبة ال ٩% على طول مدة الدراسة، لا بل كانت النسبة مُنخفضة جداً عند مستويات تقترب من ١% في مُدد زمنية عديدة.

استناداً الى ما تقدم من مؤشرات تطبيقية، يتضح ان التطور المالي في العراق ما يزال ضعيفاً رغم ان هناك تقدم بطيء جداً ويظهر ذلك من خلال السنين الاخيرة من مدة الدراسة، وهذا يعني ان القطاع المالي وبخاصة المصرفي منه في العراق بحاجة الى قفزات سريعة لأجل مواكبة المعايير الدولية للتطور المالي ولأجل ان يكون له الدور المؤثر والمُساهم في تحقيق النمو والتنمية في البلاد عبر بوابة الاستثمار. اما عن اسباب ضعف القطاع المالي في العراق عبر المؤشرات المذكورة اعلاه، فيمكن لنا المرور على اهم تلك الاسباب وكالاتي:

١. السياسات التي اتبعتها وتتبعها الحكومة بشكل مُباشر وغير مُباشر، من خلال السيطرة والتحكم في القطاع المالي من خلال عدّة وسائل منها: تحديد سعر الفائدة، فرض نسبة احتياطي قانوني عالية، الانتقاء في توجيه القروض حسب الاملاءات السياسية، تقييد حرية وانسيابية دخول القطاع الخاص والمصارف التجارية الى القطاع المالي، فضلاً عن تقييد تدفقات رأس المال الاجنبي من والى البلد (وهو ما يُطلق عليه بسياسة الكبح المالي Financial repression). ويتم ذلك عبر سيطرة المصارف الحكومية على ما يُقارب ٩٧% من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣^(١٩).

٢. الضمانات المفروضة لمنح الائتمان، حيث تُلزم المصارف المُقترضين ضمانات عينية حقيقية متمثلة بالعقارات سواء خاصة او تجارية ثم تطورت الضمانات الى ذهب وغيرها وهذه الضمانات تصل قيمتها الى اكثر من ٣٠٠% من قيمة القرض المُقدم، علماً أنّ المصارف لا تعتمد على مُستلزمات الانتاج او المكائن وغيرها من رأس مال المشروع كجزء من الضمانات^(٢٠)، وهذا يُعد احد الاسباب الرئيسة في ضعف القدرة الائتمانية للمؤسسات المالية في العراق*.

٣. انخفاض مستوى الكثافة المصرفية**، واختلال التوزيع الجغرافي للمصارف، حيث يُلاحظ ان اكثر من نسبة ٤٠% من اجمالي الفروع المصرفية تتركز في بغداد اي اكثر من ٣١٢ فرعاً، اما النسبة المُتبقيّة والبالغة اكثر من ٤٦٥ فرعاً فمتوزعة على عموم محافظات العراق الاخرى. كما وسجّلت الكثافة

(١٩) التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي - المديرية العامة للإحصاء - قسم بحوث السوق المالية، ٢٠١٢، ٢٠١٠، ص ١٨.

(٢٠) مصدر سابق، اثر التطور المالي على الفقر في العراق...، ٢٠١٤، ص ١٢.

* وهناك اسباب اخرى تتمثل في الازدياد الامني والسياسي وعدم الاستقرار النقدي الذي يسود العراق طيلة مدة الدراسة كما لا يخفى عن الجميع والتي ساهمت في ضعف القدرة الائتمانية.

** الكثافة المصرفية تمثل نسبة عدد المصارف لكل الف نسمة من السكان.

٤. المصرفية مستوى مُنخفض بالمُقارنة مع الدول المُتقدمة والدول الاقليمية، حيث بلغت فرع مصرفي واحد لكل ٤٥ الف نسمة في عام ٢٠١٠ في العراق، في الوقت الذي بلغت فيه ٦ مصارف لكل ١٠ الاف نسمة اي مصرف واحد تقريباً لكل ١.٥ الف نسمة في البلدان المُتقدمة وبلغت مصرف واحد لكل ١٠ الاف نسمة في الدول الاقليمية كلبنان^(٢١) مثلاً.
٥. انخفاض الثقافة المصرفية، والتي مع النقطة السابقة اضعفت الاقتراض من المصارف بشكل كبير من قبل الافراد والاسر وحتى بعض اصحاب المشروعات الصغيرة، حيث الخبرة المحدودة في طلب القروض من المؤسسات المصرفية فضلاً عن انتشار ظاهرة الاقتراض من المصادر غير الرسمية للتمويل (كالأصدقاء والاقارب والجيران وغيرهم)، لذا تُلاحظ مثلاً ان الاقتراض من المصادر غير الرسمية قد بلغ اكثر من ٨٠% من اجمالي الطلب على التمويل في عموم العراق وذلك عام ٢٠٠٧^(٢٢).
٦. كما لا يفوتنا ان نُشير الى التأثير الديني في ضعف اقتراض القطاع الخاص تحت مضلة تحريم معدل الفائدة. فضلاً الى اسباب اخرى عديدة ساهمت جميعها في ضعف القطاع المالي في العراق.

المحور الثالث: تحليل العلاقة السببية للتطور المالي - النمو الاقتصادي

اولاً- الاستثمار محرك النمو الاقتصادي:

يعتبر الاستثمار واحد من اكثر الانشطة الاقتصادية اهمية ومثاراً للجدل باعتباره ركناً اساسياً من اركان الحياة الاقتصادية لكونه سبيلاً هاماً لتحقيق ادنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية، وقد تجسدت هذه الاهمية من خلال التعرف على ما هية الاستثمار وما هي انواعه ومحدداته.

فالاستثمار هو الانفاق على الاصول الرأسمالية خلال مدة زمنية معينة^(٢٣) وعلى اساس هذا التعريف يكون الاستثمار هو الاضافة الى اصول المؤسسة وتشمل العدد والآلات والمباني والاثاث ووسائل النقل والطرق والمواصلات زائداً الاصلاحات الجوهرية التي تؤدي الى اطالة عمر الآلات وغيرها من الاصول، او الى زيادة انتاجيتها، فهو بذلك يعد الزيادة الصافية من رأس المال الحقيقي للمجتمع. والاستثمار الاجمالي يشمل الاستثمار الصافي مضافاً اليه الانفاق على اختلافات الاصول^(٢٤).

وللاستثمار مكانة في الفكر التنموي، اذ عدّه الكلاسيك المحور الاساسي للنمو الاقتصادي، وكذلك الاساس في رفع معدل تراكم رأس المال، في حين ان زيادة حجم الاستثمارات- من وجهة نظر كنزية تعد المساهم الاول في التأثير في معدل الطلب الكلي الفعال ومن ثم في معدل النمو الاقتصادي، في حين عدة كل من هارد و دومار الاستثمار هو المحور الاساس لمعدل النمو الاقتصادي، فهو العامل الاساس في تحديد المركز الاقتصادي للبلد في الامد القصير ، والسبب الرئيس للنمو الاقتصادي في الامد الطويل ومن ثم فإنه احد العوامل الاساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٢١) مصدر سابق، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٢، ٢٠١٠، ص ١٨.

(٢٢) المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسر العراقية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٧، صفحات مُتفرقة.

(٢٣) صقر احمد صقر-، النظرية الاقتصادية الكلية، المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢٤) سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مكتبة النهضة العربية، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦ ، ص ٤١٥.

ولعل الاستثمارات الاجنبية في النشاط الاقتصادي الوحيد الذي شهد قدراً ملحوظاً من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن ان تلعبه وبالنسبة لتأثيره على التنمية الاقتصادية. فمن انعدام الثقة فيما يمكن ان تمثله تلك الاستثمارات في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي الى تبنيها كلياً خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي واطلالة القرن الحالي، حيث ذهب العديد من الدول الى تبني مجموعة من التدابير التحفيزية ترمي الى دعم الاستثمارات الاجنبية ايماناً منها بما تجلبه من فوائد جانبية فضلاً عن اسهامها في تراكم رأس المال، الا ان تبني هذه الاستثمارات لا يعني ان يتم بدون سياسة معينة، ومن هنا فلا استثمار اجنبي في بلد ما هو اي تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد الاصلية بالمشاريع التي تجمع طرفين او اكثر من الشركاء ادهم وطني والاخر اجنبي لإنتاج سلعة معينة او مجموعة من السلع والخدمات ويساهم كل طرف في عمليات الانتاج والنشاطات الاخرى للمشروع، بما يستطيع تقديمه من عوامل انتاج ومهارات فنية استناداً الى الميزات النسبية التي يتمتع بها^(٢٥)، وعلى اساس ذلك فالاستثمارات الاجنبية وبغض النظر عن شكلها تتحرك دائماً لجني المزيد من الارباح وبخاصة تلك الناجمة عن الفروقات العالمية في اسعار الفائدة واسعار الصرف واختلاف الميزات النسبية والتكاليف الانتاجية بين البلدان المختلفة.

ثانياً: العلاقة السببية التحليلية للتطور المالي - النمو الاقتصادي عبر قناة الاستثمار

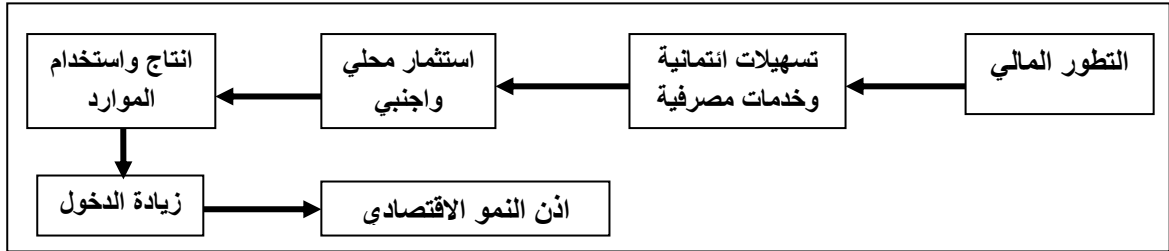
أكد العديد من اقتصادي النمو والتنمية ومن بينهم نركسة وسنجر، على منطق السببية الدائرية Circular causation في الربط بين المظاهر الاقتصادية من خلال مجموعة من القوى ترتبط مع بعضها وتتفاعل بطريقة السبب والنتيجة مكونة حلقة تُغذي نفسها بنفسها، وهذا ما يُفسر بقاء بعض الدول فقيرة لمجرد كونها فقيرة، وبقاء دول اخرى غنية لمجرد كونها غنية. الا ان ميردال استنكر ذلك الاستقرار والتوازن حيث يعتبره مخالفاً للمنطق Logic ، ففكرة السببية الدائرية تتضمن وجود حلقة تراكمية الى اسفل او الى اعلى ولا تتضمن وجود استقرار او توازن، ذلك ان النظام الاقتصادي والاجتماعي لا يعرف الاستقرار والتوازن^(٢٦). وعلى هذا الاساس فإن اي تغيير اقتصادي او اجتماعي فإن من شأنه ان يولد من القوى ما يُعزز اتجاه هذا التغيير، وهذا ما يُفسر زيادة الفقر وزيادة الغنى ومن ثم اتساع الفجوة بينهما). الا ان هناك امكانية لتغيير اتجاه هذه الحلقة التراكمية من اسفل الى اعلى عبر قوى عديدة داخلية او خارجية عبر الية عمل المضاعف ومن بعده المُعجل، ومن بين هذه القوى هو التطور المالي الذي من شأنه كسر وتغيير اتجاه هذه الحلقة نحو الاعلى لمزيد من النمو الاقتصادي.

يُعد تطور المؤسسات المالية ولا سيما الجهاز المصرفي (Financial development) المجمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تمريرها الى الوحدات الاقتصادية ذات العجز مُحققة بذلك المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة وتحفيز المُدخرات باتجاه المصارف ومن ثم الائتمان والاستثمار فضلاً الى نمو مصادر جديدة للإيرادات الضريبية الي حتماً سترصد الرفاهية والعدالة والنمو الاقتصادي. ويُمكن توضيح العلاقة السببية لدور التطور المالي في تحقيق النمو عبر بوابة الاستثمار من خلال الاتي:

(٢٥) نزار الربيعي، نموذج التكاليف ومنافع الاستثمار الخليجي- الاجنبي المشترك في بعض فروع الصناعة التحويلية، مجلة التعاون الصناعي، السنة الثالثة عشر، العدد ٧٤، ١٩٩٢، ص ١١.

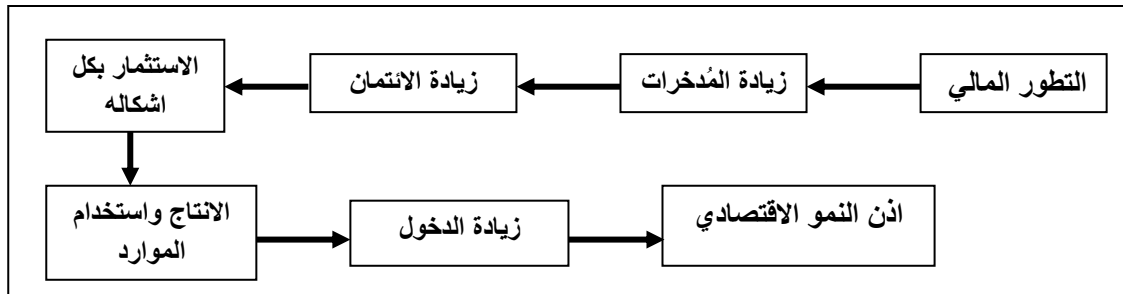
(٢٦) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٧، ص ١٥٥-١٦٣.

١- حلقة التطور المالي - الاستثمار المحلي والاجنبي - النمو الاقتصادي
حيث يزداد الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي عبر الاستفادة من التسهيلات الائتمانية وتخفيض نسبة المخاطرة المصرفية التي يوفرها النظام المالي المتطور. ويمكن توضيح الحلقة من خلال المخطط البسيط الاتي:



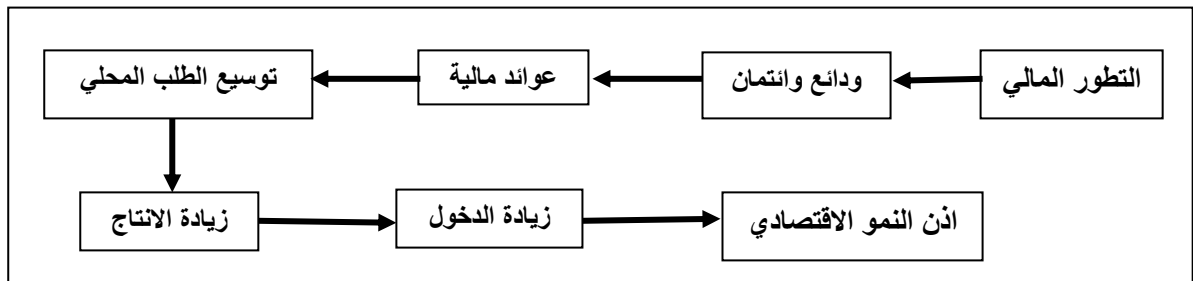
٢- حلقة التطور المالي - الادخار - النمو الاقتصادي

يُساعد التطور المالي على تعبئة المُدخرات وتوجيهها نحو المؤسسات المالية بهدف الحصول على العوائد المالية، ومن ثم تحويلها الى ائتمان ومن ثم تمويل مشاريع استثمارية عدّة تُساهم بالتأكيد في زيادة الانتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي. والمخطط الاتي يوضح هذه الحلقة :



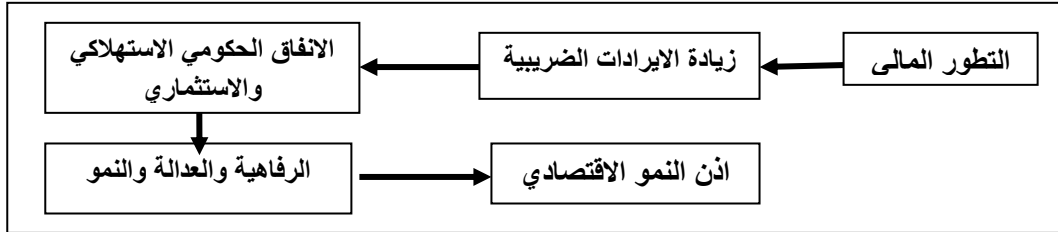
٣- حلقة التطور المالي - الطلب - النمو الاقتصادي

من خلال تطور المؤسسات المالية، فأن ذلك يُساعد في تحسين الدخل عبر العوائد المالية على مبالغ الودائع والائتمان، وهذا من شأنه ان يخلق طلب اضافي ومن ثم زيادة الانتاج والاستخدام والنمو



٤- حلقة التطور المالي - العوائد الحكومية - النمو الاقتصادي

كما ويساهم التطور المالي في توسيع قاعدة المصادر الضريبية للحكومة ومن ثم زيادة إيراداتها والتي من المفترض ان تُستخدم في تحقيق الرفاهية والعدالة والنمو الاقتصادي عبر تيار الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري. وكذلك المُخطط الآتي يوضح ذلك:



وللوقوف على حقيقة دور التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة فضلاً الى طبيعة العلاقة السببية بينهما، فأن من المُجدي والمهم اجراء قياس اقتصادي لهذا الدور وطبيعة العلاقة وتحليل النتائج. وهذا ما سننقده من خلال المحور اللاحق.

المحور الرابع:

قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

سيتم استخدام الاساليب القياسية الحديثة في اختبار العلاقة بين التطور المالي^(*) و معدل النمو الاقتصادي مع النفط (AG)، باستخدام البرنامج الاحصائي {Eviews5} لتحليل اثر هذه العلاقة وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية الساكنة ،بهدف الوصول الى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية ،وبالتالي تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يتم الحصول عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية ،حتى وان تم الحصول على قيم ذات دلالة احصائية لاختبارات (t) و (f) و (R^2) ولكنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا اهمية وهو ما يعرف بالانحدار الزائف وذلك بسبب عدم ثبات التباين او لان السلاسل الزمنية تعاني من صفة الموسمية (الدورية) او عامل الاتجاه عبر الزمن الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما بنفس الاتجاه او بعكسه ،كما ينتج عن علاقات غير حقيقية ،وسيتم عرض نتائج العلاقة بين التطور المالي متمثلاً بنسبة الائتمان النقدي العام والخاص والمالي الى حجم الودائع ونسبة الائتمان النقدي الخاص الى حجم الودائع ومعدل النمو الاقتصادي مع النفط

اولاً:- اختبار السكون stationary

تم اجراء اختبار سكون المتغيرات وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية لمعرفة هل ان المتغيرات ساكنة ام لا. اذ تم تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيراون (P.P) وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدولين (٥) و (٦)، اذ يبين الجدول (٥) ان

(*) التطور المالي يتمثل بنسبة الائتمان النقدي العام والخاص والمالي الى حجم الودائع (FD) ونسبة الائتمان النقدي الخاص الى حجم الودائع (FDI)

السلاسل الاصلية كانت غير ساكنه عند المستوى، لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى (first-difference) للسلسلة الاصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وعالية ستكون المتغيرات متكاملة (co-integration) من الدرجة الاولى (1) سواء أكان ذلك بوجود حد ثابت ام بوجود حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت ولا اتجاه عام.

جدول (٥) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	prob	prob	prob	prob	prob	prob
FD	0.2770	0.0286*	0.3572	0.7187***	0.0003***	0.0000***
FD1	0.0000*	0.0009*	0.4116	0.0000***	0.0011***	0.0000***
AG	0.9968	0.7258	0.9902	0.0540***	0.0921***	0.01090*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews5

* معنوية عند المستوى ١٠%

** معنوية عند المستوى ١٠%، ٥%، ١%

ونلاحظ من خلال الجدول (٦) بان السلاسل الاصلية لم تختلف كثيراً وفق اختيار فيليبس بيراون عما كانت عالية وفق اختيار ديكي فولر الموسع مما يعطيها مصداقية اكبر، حيث ان السلاسل الاصلية كانت غير ساكنه عند المستوى أيضا ونلاحظ عند المستوى حد ثابت واتجاه عام معنوي عند المستوى ٥% يدل على ان الاتجاه العام يلعب دوراً كبيراً في سكون المتغير، ومن اجل استبعاد اثر الاتجاه العام فتحتاج البيانات الى الفروق الاولى. لذلك تم اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى (First-Difference) للسلسلة الاصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند المستوى معنوية (٥%) وعالية ستكون المتغيرات متكاملة (co-integration) من الدرجة الاولى (1) سواء أكان ذلك بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت ولا اتجاه عام.

جدول (٦) اختبار فيليبس بيراون لجذور الوحدة (p.p)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Porb	Porb	Porb	Porb	Porb	Porb
FD	0.3299	0.9997*	0.4108	0.0007***	0.0000***	0.0000***
FD1	0.0000*	0.0009*	0.4116	0.0000***	0.0011***	0.0000***
AG	0.9968	0.9803	0.9902	0.0525***	0.0907***	0.0105*

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews5)

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (co-integration test)

تم استخدام اختبار جوهانسن جيسليوس (Johansen and Juseli tesf) والذي يعتبر من اكفا الاختبارات وافضلها لأنه يصلح في حالة السلاسل الزمنية الصغيرة من خلال منهج الامكان الاعظم كما يقدم اسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك^(٢٧). فالتكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبما ان التحليل يحتوي على متغيرين داخليين، فاذا كان هذين المتغيرين متكاملين تكاملاً مشتركاً، فعلى الاكثر توجد متجه واحدة للتكامل المشترك فيما بينهما، هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين بمعنى انه في الاجل الطويل يميل المتغيرين الى التوازن. والجدولين (٧) (٨) يوضحان نتائج اجراء اختبار التكامل المشترك للأنموذج.

جدول (٧) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن جيسليوس للتطور المالي (FD) ومعدل النمو الاقتصادي.

القرار	فرضة العدم	الفرضية البديلة	prob	القيمة الاحصائية Statistic value	القيمة الحرجة Critical value
					trace
نرفض العدم يوجد تكامل توجد معادلة واحدة على الاقل متكاملة	R=1	R=0	0.0000	33.719	15.495
	R=0	R>1	0.1322	2.254	3.841
					اختبار maximum
نرفض العدم يوجد تكامل توجد معادلة واحدة على الاقل متكاملة	R=1	R=0	0.0000	31.465	14.264
	R=0	R>1	0.1322	2.254	3.841

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews5)

وكما نلاحظ من جدول (٧) بان احصاء الاثر statistic trace والبالغة (33.72) اكبر من القيمة الحرجة البالغة (15.49) و (prob=0.0000*) وهو اقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم ($r=1$) وقبول الفرضية البديلة ($r>1$) توجد معادلة متكاملة او يوجد حد خطأ واحد عند مستوى (5%) هذا قرار احصاء الاثر بانه المتغيرين متكاملين.

اما الاحصاء (maximum eigen value) فهي تشير الى ان القيمة الاحصائية والبالغة (31.45) اكبر من القيمة الحرجة والبالغة (14.26) و (prob=0.0000) وهو اصغر من (5%) مما يعني وجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين التطور المالي ومعدل النمو.

(٢٧) نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (كرانجر)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، ٢٠١٢، ص ١٢٥.

جدول (٨) اختبار التكامل المشترك لجوهانس - جيسليوس للتطور المالي (FDI) ومعدل النمو الاقتصادي.

القرار	فرضة العدم	الفرضية البديلة	prob	القيمة الاحصائية Statistic value	القيمة الحرجة Critical value
					trace
نقبل بالعدم لا يوجد تكامل توجد معادلة واحدة على الاقل متكاملة	R=1	R=0	0.0008	26.49080	15.495
	R=0	R>1	0.7061	0.14222	3.841
					اختبار maximum
نقبل بالعدم لا يوجد تكامل توجد معادلة واحدة على الاقل متكاملة	R=1	R=0	0.0004	26.3485	14.264
	R=0	R>1	0.7061	0.14222	3.841

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews5)

*يعني معنوية عند المستوى (5%)

وكما نلاحظ من الجدول (٨) بان احصاء الأثر (trace statistic) والبالغة (26.4908) اكبر من قيمة الحرجة البالغة (14.264) و ($prob=0.0004^*$) وهو اقل (5%) ويعني نرفض فرضية العدم ($r=0$) ونقبل بالفرضية البديلة ($r>1$) وهناك توجد معادلة متكاملة واحد على اقل عند المستوى (5%) متكاملة، وهذا هو قرار احصاء الاثر بانه المتغيرين متكاملين.

اما الاحصاء (maximum eigen value) فهي تشير الى ان القيمة الاحصائية والبالغة (26.3486) اكبر من القيمة الحرجة والبالغة (14.26) ($prob=0.0004^*$) وهو اقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهناك على الاقل توجد معادلة واحد متكاملة اوحد خطأ واحد عند مستوى (5%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التطور المالي ومعدل النمو خلال مدة الدراسة رغم وجود بعض الانحرافات في الاجل القصير اي ان هذين المتغيرين متكاملين فإننا يمكن ان نقوم ببناء نموذج متجه تصحيح الخطأ اما اذا لم يكونا متكاملين فانه سنلجأ الى تقدير نموذج (VAR).

ثالثاً:- اختبار السببية لكرانجر (granger causality test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فيما اذا كانت باتجاه واحد او اتجاهين متبادلتين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما وكانت النتائج كما موضحة في الجدول ادناه.

جدول (٩) اختبار السببية لكرانجر

القرار	العلاقة	فترة التخلف	F .statistic	probability
AG → FD لا توجد علاقة سببية	GC → GDP	2	5.14112	0.01957*
	GDP→GD	2	0.28869	0.87811
GDP → GI لا توجد علاقة سببية	GI→GDP	2	0.80694	0.62492
	GDP→GI	2	0.17772	0.96466

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

*تعني معنوي عند مستوى ٥%

خلاصة اختبار السببية لكرانجر ما يلي:-

١. وجود علاقة سببية باتجاه واحد من معدل النمو الى التطور المالي اي ان التغيرات السابقة في معدل النمو تفسر التغيرات الحالية في التطور المالي، ويعد ذلك دليلاً قاطعاً على تأثير معدل النمو على التطور المالي اذ يزداد التطور المالي بزيادة معدل النمو.
٢. وجود علاقة سببية باتجاه واحد من معدل النمو الى التطور المالي ١ اي ان التغيرات السابقة في معدل النمو تفسر التغيرات الحالية في التطور المالي ١، ويعد ذلك دليلاً قاطعاً على تأثير معدل النمو على التطور المالي ١ اذ يزداد التطور المالي ١ بزيادة معدل النمو. لان معدل النمو الاقتصادي كان نتيجة لزيادة الايرادات النفطية وخاصة بعد عام ٢٠٠٣.

رابعاً:- العلاقة السببية في الاجلين الطويل والقصير - وأنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) بين معدل النمو الاقتصادي والتطور المالي:

يمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الاجلين الطويل والقصير بين المتغيرات موضع الدراسة من خلال تقدير أنموذج منتج تصحيح الخطأ (VECM) vector error correction model لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين وتحليل سلوك العلاقة في الاجل القصير، فاذا كانت المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، فانه يمكن استخدام أنموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) من اجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة تكيف اي اختلال الاجل القصير الى التوازن طويل الاجل بين المتغيرات موضع الدراسة.

وتتميز هذا الاختبار بأنه يربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك، فاذا كان اختبار

التكامل المشترك يشير الى وجود علاقة بين متغيرين في الاجل الطويل فأن السببية يجب ان تكون موجودة على الاقل في اتجاه واحد، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات. فأن انموذج متجهات تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الاجلين القصير والطويل.

حيث نلاحظ من الجدول (١٠) ان التغيرات في معدل النمو (AG) تساعد في تفسير التغيرات التطور المالي (FD)، أي ان زيادة معدل النمو تؤدي الى زيادة التطور المالي حسب مفهوم كرانجر، اذ ان قيمة (F) المحسوبة (21.624) معنوية احصائياً عند مستوى معنوية (٥%)^(*)، في حين اظهرت النتائج عدم تأثير التطور المالي على معدل النمو فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.62) عند مستوى معنوية (٥%) وهي غير معنوية احصائياً، وعلية توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل النمو الى التطور المالي في الاجل القصير.

كما ونلاحظ من خلال الجدول (١٠) ان نتائج تقدير أنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) جاءت مطابقة تماماً لنتائج اختبار جوهانسن-جيسليوس للتكامل المشترك، فقد ظهرت النتائج القياسية عن وجود العلاقة بين معدل النمو والتطور المالي في الاجل الطويل، و يبين الجدول (١٠) معنوية كلا من حد الخطأ (et-1) وحد الخطأ (ut-1) اي ان معدل النمو يؤثر في التطور المالي في الاجل الطويل المدى.

(*) - قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوي (٥%) ودرجة حرية (٢٢-٥) تساوي (٢.٦٦)،

جدول (١٠) تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ لمعدل النمو الاقتصادي والتطور المالي

ΔAG	ΔFD	المتغيرات التفسيرية
-3.101774 (3.75919) [-0.82512]	0.907771 (2.52602) [0.35937]	c
	-0.034564 (0.02906) [-1.18922]	et-1
0.233226 (0.04325) [5.39211]		ut-1
-1.148147 (0.50092) [-2.29209]	-0.090599 (0.33660) [-0.26916]	$\Delta FD(-1)$
0.145927 (0.52658) [0.27712]	0.184268 (0.35384) [0.52077]	$\Delta FD(-2)$
0.632751 (0.29530) [2.14274]	-0.204424 (0.19843) [-1.03021]	$\Delta AG (-1)$
0.139572 (0.15824) [0.88202]	-0.025486 (0.10633) [-0.23968]	$\Delta AG(-2)$
0.89	0.181	R^2
15.83	10.63	S.E
21.60	0.62	F

المصدر / الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

حيث نلاحظ من الجدول (٧) ان التغيرات في معدل النمو (AG) تساعد في تفسير التغيرات التطور المالي (FDI) ، أي ان زيادة معدل النمو تؤدي الى زيادة التطور المالي حسب مفهوم التكامل المشترك ، اذ ان قيمة (F) المحسوبة (17.977) معنوية احصائيا عند مستوى معنوية (٥%)*، في حين اظهرت نتائج عدم تأثير التطور المالي على معدل النمو فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.389) عند مستوى معنوية (٥%) وهي غير معنوية احصائياً، وعليه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل النمو الى التطور المالي في الاجل القصير، ويعود السبب في ذلك الى ان معدل النمو الاقتصادي متأني من زيادة الايرادات النفطية.

كما ونلاحظ من خلال الجدول (١١) ان نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ ($VECM$) جاءت مطابقة تماما لنتائج اختبار جوهانسن-جيسليوس للتكامل المشترك ، فقد ظهرت النتائج القياسية عن وجود العلاقة بين معدل النمو والتطور المالي ١ في الاجل الطويل ، اذ يبين الجدول (١١) معنوية كلا من حد الخطأ ($et-1$) وحد الخطأ ($ut-1$) اي ان معدل النمو يؤثر في التطور المالي ١ في الاجل الطويل.

جدول (١١) تقدير أنموذج متجه تصحيح الخطأ لمعدل النمو الاقتصادي والتطور المالي ١

ΔAG	$\Delta FD1$	المتغيرات التفسيرية
-1.631711 (4.36269) [-0.37401]	1.525548 (1.18857) [1.28352]	c
	-0.001218 (0.01563) [-0.07796]	et-1
-0.345568 (0.05736) [-6.02506]		ut-1
-0.963426 (0.99945) [-0.96395]	0.295015 (0.27229) [1.08346]	$\Delta FD1(-1)$
-2.271976 (1.81512) [-1.25169]	-0.277413 (0.49451) [-0.56098]	$\Delta FD1(-2)$
0.986935 (0.32123) [3.07240]	-0.013005 (0.08751) [-0.14860]	$\Delta AG (-1)$
0.319391 (0.17493) [1.82585]	-0.015076 (0.04766) [-0.31635]	$\Delta AG(-2)$
0.87	0.13	R^2
17.22	4.69	S.E
17.98	0.39	F

المصدر : الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يُمكن لنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة، ان نخرج ببعض الاستنتاجات التي قد تكون مُفيدة لنا ولكم ولذوي الاختصاص وكالاتي:

١- اختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي، ويتضح ذلك من خلال التفاوت في توزيع الاهمية النسبية لمُساهمة القطاعات الاقتصادية الاساسية في GDP حيث نجد النسبة الاعلى التي تتجاوز ال ٥٠% لقطاع النفط بينما هي لا تتجاوز ال ١٥% للخدمات و ٦% للزراعة و ٢% للصناعة على طول مُدة الدراسة. ومما يُثير الدهشة وجود تقارب نسبي بين هذه القطاعات في ثمانينيات القرن المُنصرم حيث كانت ١٨-٢٨% للنفط و ١٦-١٩% للخدمات و ٨-١٤% للزراعة و ٦-١٣% للصناعة للمدة ١٩٨٠-١٩٨٩ .

٢- وأعتقد بل قد اكون جازماً بأن سبب هذا الاختلال يعود الى ما كان يُطلق عليه في سبعينيات القرن المُنصرم بالمرض الهولندي (زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج على حساب القطاعات الحقيقية الاخرى).

- ٣- وكنتيجة سلبية لهذا الاختلال هو سيادة مرض اخر هو البطالة المُقنعة التي نجدها تصل الى ال ٤٠% من القوى العاملة في العراق، بل قد تتجاوز هذا الرقم بكثير.
- ٤- هناك انخفاض في حجم الودائع بشكل عام وانخفاض في نسبة الائتمان ولا سيما الى القطاع الخاص كنسبة من حجم الودائع الاجمالية في العراق بالمُقارنة مع الدول الاقليمية والعالمية على طول مُدة الدراسة.
- ٥- اذن هو ضُعب التطور المالي الذي نُلاحظه من خلال اهم المؤشرات المالية وهو مُساهمة القطاع المصرفي في ال GDP ، والذي لم يتجاوز ال ٩% في احسن الظروف على طول مُدة الدراسة.
- ٦- الدور الفاعل والمحوري الذي يلعبه مُضاعف الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم تفعيل عمل المُعجل الذي من شأنه تحقيق القفزة الاقتصادية، وهذا ما حصل وما يحصل في دول الشمال ودول النمرور .
- ٧- وما يُثير الانتباه والدهشة في الاقتصاد العراقي والذي لاحظناه من خلال التحليل القياسي ان النمو الاقتصادي المتواضع في العراق كان هو المُتغير المُستقل بينما التطور المالي الطفيف الذي حصل ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣ كان المُتغير التابع، وهذا يعكس اعتمادية النمو الاقتصادي على واردات النفط الضخمة (دونما الاستثمار) ولا سيما بعد ثورة الاسعار النفطية وما عكسته من سيولة عالية في الاقتصاد العراقي والذي ساهم في الزيادة الطفيفة في الودائع والائتمان ومن ثم التطور الطفيف في القطاع المالي.
- ٨- بينت نتائج اختبار السكون احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وانها غير ساكنة في المستوى العام، في حين اصبحت ساكنة في الفروق الاولى طبقا لاختبار ديكي فوللر الموسع، وفيلبس برون، مما انها متكاملة من الدرجة (١)١.
- ٩- اشار اختبار السببية لكرانجر عدم وجود علاقة سببية بين (AG) و (FD) وبين (AG) و (FD1) واشارت النتائج الى وجود علاقة باتجاه واحد من (AG) الى كل من (FD)، (FD1).
- ١٠- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من (AG) و (FD1) و (FD)، اي ان (FD) و (FD1) يتأثران طردياً بمعدل النمو الاقتصادي والمتأني من زيادة الايرادات النفطية.
- ١١- ووضحت نتائج اختبار انموذج متجه تصحيح الخطأ بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي بوجود علاقة توازنية قصيرة الاجل من (AG) الى (FD) و (FD1) وهذا يعني ان معدل النمو الاقتصادي يسهم في تحقيق التطور الاقتصادي.
- ١٢- أن حد تصحيح الخطأ في معادلة التطور المالي (FD) سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٥%)، وهذا يعني أن حد الخطأ يساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في التطور المالي.
- ١٣- أن حد تصحيح الخطأ في معادلة التطور المالي (FD1) سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٥%)، اي أن حد الخطأ يساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في التطور المالي.

استناداً الى ما جاء في متن هذه الدراسة وما خرجنا به من استنتاجات، يُمكن لنا وبإختصار ان نوصي بالاتي:

١. ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية تهدف التخفيف كخطوة اولية باتجاه استئصال مرضا المرض الهولندي والبطالة المُقنعة اللذان يُعاني منهما الاقتصاد العراقي.
٢. الابتعاد عن كل مظاهر الكبح المالي، كخطوة اولية لتهيئة بيئة مالية مناسبة تُساعد على تعبئة المُدخرات وزيادة الودائع والائتمان ومنح القروض للمُستثمرين سواء المحلي او الاجنبي، وهذا من شأنه ان يصب في بودقة النمو والازدهار الاقتصادي.
٣. ضرورة العمل على التخفيف من قيمة الضمانات المفروضة مُقابل الاقراض، وهذا لا يتم بالقصر وانما من خلال تحقق التوصية السابقة وكذلك اللاحقة والتي من شأنهما ان يخلقاً الثقة المتبادلة فيما بين المُستثمرين والمؤسسات المالية.
٤. واكيد يجب الاشارة الى اهمية توفير بيئة امنية - سياسية - تشريعية مُستقرة وشفافة تُساعد مع التحرير المالي في تحقيق النمو الاقتصادي اكيد عبر بوابة الاستثمار بكافة اشكاله.
٥. ولا بد من الاشارة الى ضرورة الحذر ومن ثم دور الدولة الرشيدة من خلال التشريعات المنظمة للعمل الاستثماري، للحيلولة دون التعرض الى الاثار السلبية للاستثمار غير المُباشر المُتمثل

في المُضاربة من خلال بيع وشراء الاسهم والسندات والعقارات وغيرها من الاصول الرأسمالية دونما المُساهمة في الانتاج الحقيقي.

وفي الختام نتمنى اننا وفقنا في هذه الدراسة المتواضعة وان تحقق الغاية منها وهي الفائدة للقارئ والمُختص صاحب العلاقة فضلاً الى صنّاع القرار، علماً انه لا يوجد عمل كامل فالكمال من صفة الخالق.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، المجموعات الاحصائية لسنوات مُختلفة، وصفحات مُختلفة.
٢. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، البنك المركزي – المديرية العامة للإحصاء – قسم بحوث السوق المالية، ٢٠١٢، ٢٠١٠.
٣. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، النشرات السنوية، سنوات وصفحات مُتعددة.
٤. الجنابي، نبيل مهدي و حسين، كريم سالم، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (كرانجر)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، ٢٠١٢.
٥. الربيعي، نزار، نموذج التكاليف ومنافع الاستثمار الخليجي- الاجنبي المشترك في بعض فروع الصناعة التحويلية، مجلة التعاون الصناعي، السنة الثالثة عشر، العدد ٧٤، ١٩٩٢.
٦. الزبيدي، سعدون رشيد خضير، تحليل الاثر المتبادل بين الانفاق الحكومي الاجتماعي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير- جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
٧. المجموعة الاحصائية السنوية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، ٢٠١٠، ٢٠١١...سنوات مُتفرقة وصفحات مُتفرقة.
٨. الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المُستدامة – البعد الاقتصادي، المُجلد الرابع، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٩٩.
٩. المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر العراقية، وزارة التخطيط، ٢٠٠٧، صفحات مُتفرقة.
١٠. بن قانة، اسماعيل محمد، اقتصاد التنمية – نظريات – نماذج – استراتيجيات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط١، ٢٠١٢، ص١٥٤-١٥٨.
١١. جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني واخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢٣١-٢٣٢.
١٢. خليل، سامي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مكتبة النهضة العربية، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص٤١٥.
١٣. سعد نجم العبدلي و ازهار، اثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، العدد ٢٠١٤، ص١٠.
١٤. سيجل، باري، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة: طه عبد اللطيف واخرون، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧، ص٧١-٧٢.
١٥. صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص٢٢٨-٢٢٩.
١٦. عاشور، احسان جبر، دور الاستقرار والنمو في ادارة السياسة النقدية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه- جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٨٦-٨٧.
١٧. محي الدين، عمرو، التخلف والتنمية، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٧، ص١٥٥-١٦٣.
١٨. نورد هاوس، وسامويلسون، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان – ناشرون، ط١، ٢٠٠٦، ص٥٩٦-٥٩٧.
١٩. مصدر استراتيجيات التنمية المُستدامة....مهم جدا

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. International Monetary Fund, International Financial Statistics, 2004 and 2006 and 2008 and 2010, variety papers.
2. Daron Acemoglu, Introduction to modern economic growth, Massachusetts institute of technology, 2007, p.443-445.
3. Michael P. Todaro and Stephan C. Smith, Economic development, 11th edition, 2012, p.112-114 .